الذي قصده النحاة انما هو الحكم على زيد بقيام الاب و
ليس المقصود في مثل ذلك التركيب الا ذلك الحكم و
المعترض فهم ان في الكلام حكمين احدهما الحكم على
الاب بالقيام والثاني الحكم على زيد بتلك الجملة التي
هي الفعل والفاعل قوله لتجريد اي قام ابوه قوله
الذي يستحيل صفة للارتباط قوله مع ايقاع النسبة
اي بين قام والاب وانما استحال ذلك مع ما ذكر
لصيرورة قام ابوه حينئذ جملة مستقلة والاستقلال
ينافي الارتباط التنبيه الخامس قوله ان ضاربا
لايريد الانسب ان يقول ان حد الفعل لايرد عليه ضارب
ومع ذلك فالاولى ان يقول انه بالضمير العائد الى المشتق لان
ما ذكر لا يخص ضاربا قوله على حد الفعل يحتمل ان يراد به
الحد المستفاد من التقسيم ويحتمل ان يراد به الحد المشهور بين
النحاة وهو ظاهر صنيع الشارح قوله النحويون حدوا الخ
الظاهر ان غرضه بيان ما عليه الايراد وبعد فحد الفعل المذكور
في كتب النحاة المسموع منهم مزادا فيه قيد وضعا حيث قالوا
ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا
وحينئذ لايرد ما ذكر لان هذا القيد مخرج له كما انه مدخل لنحو
عسى وليس قوله يصدق عليه هذا الحد اتما اولا فلان مصطلح
الاصوليين ان اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
وهو يدل على الزمن الحال جزء مفهومه واتما ثانيا فبالنظر

لاستعماله

لاستعماله في احد الازمنة ما عدا الحال مجازا وحينئذ فيحتاج
في دفعه الى كلفة كما قال المحشي قوله فالحد ليس بمانع اي من
دخول الغير وهو المشتق قوله علم انه لايرد اي لان ما سبق
في التقسيم يدل على ان المراد بقولهم معنى في نفسه الحدث
ونسبته الى موضوع تامة فكانه قيل ما دل على حدث منسوب
الى فاعل تامة مقترن الخ فباعتبار الحدث في مفهومه اولا اندفع
ايراد المشتق كما اشار الى ذلك المصنف بقوله فانه الخ قوله
على ان الحدث على تعليلية اي وانما كان ما ذكر مقتضيا
لعدم الورود لان الحدث اول ما اي شيء اعتبر في مفهومه
اي الفعل قوله فضارب ليس كذلك تفريع على التعليل
المذكور اي ليس الحدث اول ما اعتبر في مفهومه قوله
لانه يدل على ذات الخ اي فاول ما اعتبر في مفهومه الذات
قوله ونسبة الحدث الخ الاولى ان يقول وحدث منسوب
اليه اذ النسبة ليست جزء مفهوم اللفظ بل هي للتقييد
فقط كما تقدم في التنبيه الرابع قوله وتكون كلمة ما
نافية اي في قول المصنف ما دل وهذا الاحتمال وان
كان ظاهرا بالنظر للضمير لان مقتضى ظاهر السوق رجوعه
الى ضاربا الا ان الشايع المتبادر من ما الموصولية والشايع
في النفي لم يدل اولا يدل ولهذا رجح المصنف جعل ما
موصولة على جعلها نافية فيما نسب اليه من الحواشي
التنبيه السادس قوله ومنه يعلم معطوف على محذوف

قوله لم يدل الخ اي
احدهما الذي هو الشايع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)